مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

اسم المقال: تطور التشريعات الإجرائية المدنية لمواجهة التغيرات الطارئة
اسم الكاتب: مريم أحمد الصندل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8732
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 01:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

مجلة علمية محكمة



المجلد 22، العدد 1
رمضان 1446هـ / مارس 2025م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

https//:doi.org/10.36394/jls.v22.i1.11

تطور التشريعات الإجرائية المدنية لمواجهة التغيرات الطارئة

مريم أحمد الصندل[1]

تاريخ الاستلام: 30-11-2023 **تاريخ القبول: 11-01-2024**

ملخص البحث:

تناولت الدراسة موضوع تطور التشريعات الإجرائية المدنية لمواجهة التغيرات الطارئة الذي تدور إشكاليته حول الخلط بين مفهوم القضاء الذكي والإلكتروني، وإن كان دخول الذكاء الاصطناعي ذو فوائد كبيرة على القضاء، إلا أن ذلك لا يعني الاعتماد الكلي عليه بشكل مفاجئ، خاصة وأنه يعتمد على الآلة أو الجهاز، ويزاد الأمر سوءاً في حال انعدام السند القانوني لتفعيل هذا النوع من التقاضي.

وقسّمت الدراسة موضوع البحث في مبحثين: الأول لماهية القضاء الذكي، الثاني لدور القضاء الذكي في إجراءات التقاضي، ونظراً لطبيعة موضوع البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، للوقوف على مفهوم القضاء الذكي ودوره في مواجهة الظروف الطارئة، فضلاً عن التطرق لمجالات استخدام القضاء الذكي من الناحية الإجرائية، ودراسة وتحليل النصوص القانونية الحالية لبيان مدى كفايتها وإمكانية تطبيقها على القضاء الذكي، كل ذلك في سبيل تحقيق أهداف البحث، والوصول لأفضل الحلول لإشكاليته.

توصلت الدراسة في نهايتها إلى بعض النتائج منها: استباقية المشرع الإماراتي في تشريع التقاضي عن بعد قبل الحاجة له، كما حدث في جائحة كورونا. أما أهم التوصيات فهي: توصية المشرع الإماراتي بضرورة النص في قانون الإجراءات المدنية بما يفيد إجازة اعتماد القضاء الذكي في محاكم الدولة. على أن يتم استخدامه بشكل تدريجي، مع بقاء خيارات التقاضي الحالية.

الكلمات الدالة: القضاء الذكي، التقاضي الإلكتروني، التغيرات الطارئة، الذكاء الاصطناعي، إجراءات التقاضي.

(1) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة)
mariam.alsandal@outlook.com

المقدمة:

اهتمام المشرع الإجرائي في دولة الإمارات العربية المتحدة بتطوير التشريعات الإجرائية المختلفة لمواجهة التغيرات الطارئة يتميز بالاستباقية؛ إذ صدرت بعض التشريعات المدنية في الدولة التي استصعب البعض تطبيقها وقت صدورها، وتبيّن في وقت لاحق أهميتها. فحدوث الطارئ أو الأزمة أو الكارثة يستدعي التدخل السريع المبني على تشريعات نافذة في الدولة، دون حاجة لتشريعها بشكل مستعجل وسريع لمواجهة تلك الظروف، فعامل الوقت مؤثر جداً في تلك الحالات. وترتب على ذلك عدم توقف القضاء الإماراتي في فترة وباء كورونا العالمي على سبيل المثال، - كما حدث في بعض الدول التي توقف قضاؤها بشكل تام (حيون، 2020) -، فاستمر العمل في المحاكم الإماراتية دون توقف مستنداً لتشريعات إجرائية استباقية، محققاً نتائج تضمن سرعة الإنجاز، وتقليص أمد التقاضي وفق أعلى معايير تحقيق العدالة. وإن كانت الدول في تلك الفترة تتحدث عن التقاضي الإلكتروني وأهمية صدور تشريعاته، كانت بعض إمارات الدولة تُشرّع الذكاء الاصطناعي للوصول للقضاء الذكي - صدر في إمارة أبو ظبي قرار رئيس دائرة القضاء رقم (3) لسنة 2020 بشأن دليل استخدامات الذكاء الاصطناعي في الخدمات العدلية والعمليات القضائية -؛ مما يجعلها مستعدة لمواجهة أي طارئ يتسبب في تعطيل العمل، أو وقف الحياة العملية بشكل عام.

إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية البحث حول الخلط بين مفهوم القضاء الذكي والقضاء الإلكتروني من جانب، ومن جانب آخر ما سيترتب من آثار على استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التقاضي حال تم الاعتماد عليه كلياً؛ إذ إنه وإن كان دخول الذكاء الاصطناعي يمثل قفزة نوعية في مجال التقاضي، وسيضمن سرعة التقاضي، وحياد القاضي الذكي، وبه سيتم تفادي الأخطاء البشرية، إلا أن ذلك لا يعني الاعتماد الكلي على التقاضي الذكي وبشكل مفاجئ، وفي جميع الخصومات القضائية، خاصة وأنه يعتمد اعتماد كلي على الآلة أو الجهاز، ويزاد الأمر سوءاً في حال انعدام السند القانوني الذي بموجبه يتم تفعيل هذا النوع من التقاضي الذي يحتاج إلى وقت وجهد ومال وبنية تحتيه قد لا تتوافر في الظروف الطارئة.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع في أنه الوسيلة التي يتم بها مواجهة التغيرات الطارئة لتفادي تعطيل مرفق القضاء، من خلال الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتسخيره لمواصلة

عمل مرفق القضاء في كافة الظروف، كما أنه سيساهم في التمييز بين التقاضي الذكي والتقاضي الإلكتروني.

أهداف الدراسة:

1. بيان مفهوم القضاء الذكي.
2. الوقوف على أهمية القضاء الذكي.
3. تحديد دور القضاء الذكي في قيد وتحضير الدعوى.
4. تحديد دور القضاء الذكي في نظر الدعوى والفصل فيها.

منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة موضوع البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات المتعلقة به باعتباره منهج ضروري لأي بحث، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي، للوقوف على مفهوم القضاء الذكي ودوره في مواجهة الظروف الطارئة، فضلاً عن التطرق لمجالات استخدام القضاء الذكي من الناحية الإجرائية، ودراسة وتحليل النصوص القانونية الحالية لبيان مدى كفايتها وإمكانية تطبيقها على القضاء الذكي، كل ذلك في سبيل تحقيق أهداف البحث، والوصول لأفضل الحلول لإشكاليته.

خطة البحث:

تناول البحث الموضوع من خلال مبحثين، المبحث الأول لماهية القضاء الذكي وفيه ناقشنا فكرتين ففي المطلب الأول: مفهوم القضاء الذكي، وفي المطلب الثاني أهمية القضاء الذكي. أما المبحث الثاني فجاء فيه دور القضاء الذكي في إجراءات التقاضي من خلال مطلبين: المطلب الأول دور القضاء الذكي في قيد وتحضير الدعوى. والمطلب الثاني دور القضاء الذكي في نظر الدعوى والفصل فيها.

المبحث الأول: ماهية القضاء الذكي

اختلف الفقهاء في تحديد مفهوم القضاء الذكي، وأهميته في مواجهة التغيرات الطارئة فما اعتبره البعض ميزه اعتبره أخر عيب من عيوب القضاء الذكي. سيُحدد الباحث فيما يلي مفهوم القضاء الذكي (المطلب الأول) ثم أهمية القضاء الذكي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم القضاء الذكي

في سبيل بيان مفهوم القضاء الذكي سيتم تحديد تعريف القضاء الذكي (الفرع الأول)، والتمييز بين القضاء الذكي ومفهوم القضاء الإلكتروني (الفرع الثاني)

الفرع الأول: تعريف القضاء الذكي

القضاء الذكي هو أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي الذي قيل بأنه: "يهتم بدراسة وتصميم الكمبيوتر التي تظهر شكلاً من أشكال الذكاء بحيث تكون قادرة على تعلم مفاهيم ومهام جديدة وتحليل واستخلاص استنتاجات مفيدة، وفهم اللغة الطبيعية وإدراك المجال المرئي، وأداء أنواع أخرى من الأنشطة التي تتطلب مستويات معينة من الذكاء البشري"(سردوك، 2020). وقيل إنه "قائم على ذكاء حوسبي؛ إذ تتمتع الآلات الذكية بالقدرة على الفهم، والتعلم، ومعالجة تعليمات معينة يجب اتباعها أو القيام بعمل ما. وهو نظام قائم على الآلة يمكنه – وفق مجموعة معينة من الأهداف المحددة من قبل الإنسان – وضع تنبؤات أو توصيات أو قرارات تؤثر على البيئات الحقيقية أو الافتراضية"(الشوري، 2022). ومن ثم تتعدد صور الذكاء الصناعي واستخداماته من بينها القضاء الذكي؛ إذ تتم برمج الأجهزة والآلات بحيث تكون قادرة على القيام بكافة إجراءات التقاضي دون تدخل بشري فيما عدا التدخل المتعلق بالأمور التقنية والبرمجة والتزويد بالمعلومات والبيانات.

مما لا شك فيه أن للقضاء الذكي دور في الحفاظ على وقت وجهد المتعاملين مع مرفق القضاء، فسرعة الولوج للنظام دون الحاجة إلى الانتقال بوسيلة نقل إلى مبنى المحكمة، وانتظار الدور لدى الموظف المختص لإنجاز المعاملة - ومحظوظ من لا توجد لديه نواقص في معاملته -، ومن ثم مراجعة الأقسام المختلفة في أوقات لاحقة لإنجاز المعاملة كقسم الإعلان، والحسابات لدفع الرسوم، وغيرها من الأقسام. فيتم أداء كل ذلك بجهد ومال أقل ووقت قياسي مقارنة بالوقت والجهد والمال المبذول في التقاضي التقليدي. علاوة على توفير جهد ووقت القضاء نفسه فاعتماد القضاء الذكي سيقلص عدد الموظفين - وإن كان ذلك يُعد عيباً لما سيتسبب به النظام الذكي من بطالة – وسينجز عدد كبير من المعاملات في ذات الوقت، فإن كان الموظف الطبيعي ينجز معاملة واحدة كل نصف ساعة على سبيل المثال، ففي ذات المدة يستطيع النظام الذكي إنجاز عشرات أو مئات المعاملات بحسب سرعته ومستوى تطوره وقوة اتصاله بالإنترنت.

الفرع الثاني: تمييز القضاء الذكي عن القضاء الإلكتروني

اختلط مفهوم القضاء الذكي مع مفهوم القضاء الإلكتروني، فالبعض ساوى بينهما في المعنى (المرزوقي،2021)، ومن وجهة نظر الباحث أنهما مختلفان من عدة جوانب، فعُرّف القضاء الإلكتروني عدة تعريفات مختلفة (إبراهيم، 2008، وهندي، 2014،

والشرعة، 2010، وأغانيم، 2020) اختار الباحث من بينها الأكثر شمولية ودقة فقيل بأنه: "نظام قضائي معلوماتي يتم بموجبه تطبيق إجراءات التقاضي كافة عن طريق المحكمة الإلكترونية بوساطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الإنترنت وعبر البريد الإلكتروني؛ لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الأحكام الإلكترونية" (الكعبي، 2016). وعرفة المشرع الإماراتي في المادة الأولى من القرار الوزاري رقم 260 لسنة 2019 في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية بأنه: "إجراءات التقاضي المدنية – غير الجزائية – التي تُباشر باستخدام وسائل الاتصال عن بعد، أو عبر الوسائط الإلكترونية، لتحقيق الحضور عن بعد وتبادل المستندات والمذكرات، وتشمل – في مفهوم هذا القرار – قيد الدعوى وإجراءات الإعلان، وإجراءات المحاكمة أمام المكتب وأمام المحكمة المختصة، وإصدار الأحكام".

يتمثل الاختلاف أيضا بين القضاء الذكي والقضاء الإلكتروني في أن الثاني يتطلب التدخل البشري دائماً في قيد الدعوى وتحضيرها وباقي إجراءات التقاضي بما فيها الأحكام القضائية فهي صادرة من قاضي طبيعي ويتم رفعها على أجهزة الحاسب الآلي. في حين أن القضاء الذكي يتم من خلال الآلات والأجهزة بشكل كامل؛ إذ يتم إعدادها وبرمجتها للقيام بذلك - دون تدخل بشري لا حق إذ يقتصر التدخل البشري في برمجتها ومراقبتها - بما في ذلك صدور الأحكام فيصدر الحكم من الشخص الآلي أو الجهاز وفق المعطيات المقدمة له. وفكرة القضاء الذكي مطبقة لدى دائرة الأراضي والأملاك بدبي على نطاق ضيق في مركز فض المنازعات الإيجارية حيث يصدر حكم افتراضي ليست له قوة قانونية وفق المعطيات التي يقدمها المتعامل من خلال الإجابة على بعض الأسئلة

وفي القضاء الإلكتروني لا يمكن التنبؤ بالحكم الذي سيصدره القاضي، في حين يمكن التنبؤ بالأحكام الصادرة من القاضي الذكي بناء على المعلومات والبيانات التي تم تزويده بها.

بالرغم من ذلك فإن القضاء الإلكتروني يتشابه مع القضاء الذكي؛ إذ أن كلاهما تستخدم فيهما وسائل التكنولوجيا الحديثة، وكلاهما لا يتطلبان الحضور الفعلي للأشخاص سواء كانوا الخصوم أم القضاة أم غيرهم، وكلاهما يتطلبان التدخل البشري ولكنه مستمر ولازم في التقاضي الإلكتروني، وغير مستمر وغير لازم في القضاء الذكي – فيما عدا التدخل التقني والفني ومرحلة تزويده بالبيانات والمعلومات والمراقبة- مما سبق نجد أن القضاء الذكي هو مرحلة متقدمة من استخدامات الذكاء الاصطناعي تلت مرحلة التقاضي عن بعد. بصيغة أخرى القضاء الإلكتروني مرحلة تسبق مرحلة القضاء الذكي

وبالرغم من هذا الاختلاف بين القضاء الإلكتروني والقضاء الذكي، إلا أن هذا الأخير لن يتم فيه الاستغناء الكلي عن الأول، فبطبيعة الحال بعض إجراءات التقاضي المستخدمة حالياً في التقاضي الإلكتروني سيتم استخدامها ضمن إجراءات التقاضي الذكي كما سيرد لاحقاً في المبحث الثاني.

المطلب الثاني: أهمية القضاء الذكي

للقضاء الذكي أهمية كبيرة في مجال التقاضي في الظروف العادية وفي الظروف الطارئة التي تجبرنا على اللجوء لهذا النوع من القضاء لمواجهة أي طارئ من الممكن أن تتعرض له الدولة أو العالم بشكل عام؛ لضمان استمرارية تأدية مرفق القضاء لدوره في المجتمع واستمرارية تحصيل الحقوق وتقديم الحماية القضائية، ستتم مناقشة هذه الأهمية من خلال فرعي هذا المطلب. ونبدأ بأهمية القضاء الذكي في الظروف العادية (الفرع الأول)، ثم أهمية القضاء الذكي في الظروف الطارئة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أهمية القضاء الذكي في الظروف العادية

للقضاء الذكي أهمية كبيرة جداً في حال الرغبة في استخدامه في الظروف الطارئة؛ إذ لا يمكن الاعتماد عليه بشكل كلي وكبير دون تجربته في الظروف العادية فهي الخطوة الأولى الضرورية التي لا غنى عنها

يحقق القضاء الذكي فوائد متعددة في الظروف العادية – وغير العادية – فبه نضمن سرعة التقاضي التي تعتبر من أهم سمات العصر، فالسرعة وإن كانت مطلوبة في جوانب كثيرة في حياتنا الحالية، فهي ذات أهمية أكبر في القضاء لارتباط الخدمات القضائية بالنواحي المعيشية والمالية للمتقاضين، واختصاصها بحفظ حقوق المتقاضين وتوفير الحماية القضائية لمن يحتاجها.

يحقق القضاء الذكي مبدأ يعتبر من أهم مبادئ التقاضي وهو حياد القاضي، "فهذا المبدأ يمنعه من الحكم بعلمه الشخصي ويقيده بحدود ما يطلبه الخصوم في الخصومة" (الصندل، 2023، وقنديل، 2010، وشحاته، 1990). ومما لا شك فيه أن القاضي الذكي تتوافر فيه صفة الحياد؛ إذ سيحكم بناء على ما تم تزويده به من بيانات ومعلومات، ووفق ما قدّم له الخصوم من معلومات، دون أن يميل لأحد الخصوم، ودون أن تتأثر عاطفته بالمجريات الدعوى

القضاء الذكي قادر على العمل لفترات طويلة ليلاً ونهاراً دون الحاجة للراحة مما ينعكس بشكل إجابي على سرعة نظر الدعاوى والفصل فيها، بأقل أخطاء ممكنه على

عكس العمل البشري الذي ترد فيه الأخطاء بشكل أكبر نتيجة احتياجات الإنسان البيولوجية، وتأثره بما يتعرض له من ظروف (حسن، 2023).

الفرع الثاني: أهمية القضاء الذكي في الظروف الطارئة

لا شك أن ذات الفوائد الناتجة عن تطبيق القضاء الذكي في الظروف العادية تتحقق في الظروف الطارئة، ولكن الحاجة له في الظروف الطارئة ملحة أكثر وذات فائدة أكبر؛ لأنه يعتبر الطريق الوحيد المتاح أو الأكثر فاعلية حينها لاستمرارية مرفق القضاء في تقديم خدماته. مع ملاحظة أنه يصعب اللجوء للقضاء الذكي دون التدرج فيه وتجربته في الظروف العادية للتأكد من فاعليته كما قلنا سابقاً.

يُستدل من الواقع العملي في القضاء الإماراتي في فترة جائحة كورونا على تفوق القضاء الإلكتروني في تجاوز الآثار السلبية للجائحة التي أوقفت الحياة في كثير من الجوانب. فاستمر العمل في المرافق العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومن ضمنها مرفق القضاء. فتم استخدام تقنية الاتصال عن بعد في جميع مراحل التقاضي، بدأً من قيد الدعوى إلى حين صدور الحكم فيها وتنفيذ الأحكام، استناداً للقواعد القانونية الواردة في القوانين الإجرائية منذ عام 2017.

حيث تم تقديم كافة الأوراق والمستندات المطلوبة قانوناً إلكترونياً من قبل المتقاضين، والتعامل معها إلكترونياً أيضاً من قبل الموظفين. كما تم نظر الدعاوى من خلال جلسات افتراضية بالاستعانة ببعض البرامج المرئية والمسموعة وبحضور ذوي الشأن والقضاة، وأصدر القضاة أحكامهم وتم إدراجها في المواقع الإلكترونية وإتاحتها للخصوم في الدعوى وأصحاب الاختصاص من الموظفين. والحقيقة أن زوال الجائحة لم يؤدي إلى العودة إلى الطريق التقليدي في التقاضي فبقي كلا الطريقين التقليدي والإلكتروني متاحين للجميع.

لكن يتساءل الباحث عن مدى كفاية نظام القضاء الإلكتروني فيما لو كانت هناك ظروف أخرى طارئة سواء كانت عامة - على مستوى العالم - أم خاصة - على مستوى الدولة - أدت لآثار تفوق الآثار التي ترتبت على جائحة كورونا؟

يجيب الباحث على ذلك بأن القضاء الذكي هو الحل في هذه الحالة، فبه يمكن إنجاز العمل في مرفق القضاء بأقل عدد من الموظفين والقضاة، وذلك متى اتخذت الدولة فكرة القضاء الذكي قبل حدوث الظرف الطارئ؛ فالفكرة ذاتها تحتاج إلى وقت وإمكانيات تقنية وبشرية ومالية للقيام بها، فإعداد الأجهزة للقيام بمهام المرفق يحتاج إلى وقت وإمكانيات تقنية ومتخصصين للقيام بذلك، وتزويد هذه الأجهزة بالمعلومات التي على أساسها ستُقدم الخدمات تحتاج هي الأخرى لوقت، وجهد، ومتخصصين في مجال التكنولوجيا والمعلومات،

ومتخصصين قانونيين من موظفين وقضاة. مع ضرورة التأكيد على الحاجة الدائمة لهؤلاء؛ للتأكد من عمل الأجهزة وفق ما تم إعدادها من أجله تقنياً وفنياً وعلمياً.

فيمكن أن يتم إنجاز معاملات مرفق القضاء من خلال القضاء الذكي في أي مكان في العالم بالرغم من عدم وجود موظفين، لأسباب صحية كوجود وباء، أو حجر صحي، أو إغلاق كامل للمدن أو للدول، أو بسبب ظروف مناخية قاسية يصعب معها التنقل، أو بسبب ظروف سياسية كالحروب وغيرها، أو لأي ظرف أو سبب أخر، فلا يتوقف القضاء الذكي إلا في حالة وجود مشكلات متعلقة بالاتصال والإنترنت؛ لاعتماده الكلي عليه، فللقضاء الذكي متطلبات فنية وتقنية خاصة به (بلا، 2023).

وعليه ستكون الأجهزة والآلات التي تقوم بمهام القضاء الذكي بمنأى عما يصيب البشر عادة من مرض أو حظر تجول أو غيرها من الظروف؛ إلا أن ذلك لا يعني أنها في حماية دائمة ومستمرة دون أي تدخل بشري فقد تصاب هذه الآلات والأجهزة بأمراض - غير تلك التي يصاب بها الشخص الطبيعي – كالفيروسات، والأعطال والحاجة الدائمة للصيانة الدورية التي تضمن استمرارها في أداء ما صممت من أجله، وكل ذلك يتطلب تدخل الإنسان.

سيؤمن القضاء الذكي فرصة الحفاظ على المعاملات وكل ما قدّم فيها من مستندات وأوراق وأدلة، وما اتخذ فيها من إجراءات في كثير من الظروف الطارئة ومنها على سبيل المثال الحرائق التي تؤدي إلى إتلاف كل ما يحتفظ به بشكله الورقي أو حتى الإلكتروني إن كان الاحتفاظ بها يكون على أجهزة تخزين آلية تحتاج هي الأخرى إلى مستودعات كما هو الحال بالنسبة للتخزين الورقي وإن كانت مستودعات الأول أقل وأصغر من مستودعات الثاني، وذلك في حال اعتماد خدمة التخزين السحابي (أبو ترابي، 2015).

إذ تعد البيانات المخزنة في السحاب أكثر أماناً بشكل عام من تخزينها في مكان العمل أو المنزل تجاه الحوادث والكوارث الطبيعية مثل الحرائق والفيضانات والزلازل وعلى الرغم من وجود مراكز بيانات التخزين السحابي في مناطق معرضة أيضاً لهذه الكوارث إلا أنها تبقى أفضل جاهزية واستعداداً من المنازل والمكاتب إضافة إلى المراقبة المستمرة والحماية من سرقة المكونات المادية والنسخ الاحتياطي المستمر للبيانات على الأجهزة المتواجدة في مواقع جغرافية متباعدة (الشريف، 2023). هذا ما لم يوجد وفق علم الحوسبة ما يفوق التخزين السحابي في القدرة على التخزين أكثر مع تحقق الأمان وعدم المساس بما خُزن من معلومات وبيانات.

ومن وجهة نظر الباحث فإن التشريعات الإجرائية الاتحادية الحالية لن تُسعفنا في استخدام القضاء الذكي، فلا سند قانوني لهذا الاستخدام، الأمر الذي يستدعي تدخل المشرع

الإجرائـي الاتحـادي لإيجـاد السـند القانونـي للتعامـل مـع هـذا النـوع مـن التقاضـي، كمـا فعـل المشـرع المحلـي لإمـارة أبوظبـي؛ إذ صـدر قـرار مـن رئيـس دائـرة القضـاء فـي إمـارة أبوظبـي بشـأن دليـل اسـتخدامات الـذكاء الاصطناعـي فـي الخدمـات العدليـة والعمليـات القضائيـة، وفيـه أكّـد المشـرع المحلـي للإمـارة علـى سـريان أحـكام هـذا الدليـل علـى كل نظـام إلكترونـي يسـتخدم فـي الدائـرة ويعتمـد علـى أدوات الـذكاء الاصطناعـي فـي أي مرحلـة مـن مراحـل دورة حيـاة نظـام الـذكاء الاصطناعـي سـواء كان ذلـك بشـكل كلـي أو جزئـي.

وبالرغـم أن هـذا التشـريع عبـارة عـن قـرار محلـي لإمـارة أبـو ظبـي فقـط وهـو ليـس قانونـاً، إلا أنـه يُعـد بدايـة جيـدة ويتمنـى الباحـث مـن المشـرع الاتحـادي إصـدار قواعـد قانونيـة موضوعيـة وإجرائيـة تُنظـم القضـاء الذكـي علـى أن تكـون القواعـد الإجرائيـة ضمـن نصـوص قانـون الإجـراءات المدنيـة باعتبارهـا جـزء لا يتجـزأ منـه. وأن تتضمـن هـذه القواعـد مـا يفيـد اسـتخدام القضـاء الذكـي فـي المعـاملات والخدمـات القضائيـة المختلفـة بمـا فيهـا قيـد وتحضيـر الدعـاوى ونظرهـا والفصـل فيهـا بـل وتنفيـذ الأحـكام.

فـضلاً عـن ضـرورة تضميـن القواعـد مـا يؤكـد ضـرورة مراقبـة العمـل مـن قبـل الـكادر البشـري ومنحـه صلاحيـة التغييـر والتعديـل والتدخـل فـي حـال الحاجـة، مـع الالتـزام بتسـبيب هـذا التدخـل أو التغييـر أو التعديـل. يضـاف لـكل ذلـك ضـرورة التأكيـد علـى احتـرام الخصوصيـة وحمايـة البيانـات الشـخصية، واسـتخدامها فيمـا شـرعت لـه فـي الدعـوى المنظـورة أو المعاملـة المطلوبـة مـن مرفـق القضـاء.

المبحث الثاني: دور القضاء الذكي في إجراءات التقاضي

يناقش الباحـث فـي هـذا المبحـث دور القضـاء الذكـي المعتمـد علـى الـذكاء الاصطناعـي فـي إجـراءات التقاضـي مـن خلال مطلبيـن: دور القضـاء الذكـي فـي قيـد وتحضيـر الدعـوى (المطلـب الأول). ودور القضـاء الذكـي فـي نظـر الدعـوى والفصـل فيهـا (المطلـب الثانـي).

المطلب الأول: دور القضاء الذكي في قيد وتحضير الدعوى

قيـد الدعـوى يعتبـر الخطـوة الأولـى فـي إجـراءات التقاضـي، فبهـا تبـدأ المطالبـات القضائية، يلـي القيـد تحضيـر الدعـوى، سـتتم مناقشـة تفصيـل دور القضـاء الذكـي لـكل خطـوة فـي فـرع مسـتقل؛ إذ يخصـص لموضـوع دور القضـاء الذكـي فـي قيـد الدعـوى (الفـرع الأول)، ثـم دور القضـاء الذكـي فـي تحضيـر الدعـوى (الفـرع الثانـي).

الفرع الأول: دور القضاء الذكي في قيد الدعوى

الأصل أن الدعوى تبدأ من خلال تقديم طلب تتوافر فيه شكليات معينة من قبل المدعي (والي، 2002، وهندي، 2002). هذا الطلب يطلق عليه تسمية صحيفة أو لائحة الدعوى، ويمكن في حالات معينة أن يكون اللجوء إلى القضاء دون تقديم صحيفة أو لائحة دعوى (السرحان، 2023). وقيد الدعوى يعني تسجيلها في سجل الدعاوى المرفوعة أمام المحكمة.

تقيّد الدعوى أو تسجيلها بالطريقة التقليدية يكون من خلال الذهاب لمكتب إدارة الدعوى أو القسم المختص في المحاكم وتقديم صحيفة الدعوى وكافة المستندات المتعلقة بالمطالبة القضائية. في حين يتم قيد الدعوى بالطرق الإلكترونية من خلال المواقع الإلكترونية للقضاء الاتحادي والمحلي، ومن ثم تتم مراجعة الطلب والتأكد من استيفائه للشروط والمستندات من قبل الموظفين المختصين في المحاكم.

حيث يقوم مكتب إدارة الدعوى بعد استيفاء الرسوم بقيد الدعوى في السجل الخاص بذلك- إلكترونياً أو ورقياً- على أن يثبت فيه تاريخ القيد ويسجل فيه علم المدعي بالجلسة، وتعتبر الدعوى في تلك الحالة مرفوعة ومنتجة لآثارها من تاريخ إيداع الصحيفة شريطة سداد الرسم خلال أجل لا يتجاوز (3) ثلاثة أيام عمل من تاريخ اليوم التالي للإشعار بالسداد، وإلا اعتبر الإيداع كأن لم يكن

تقييد أو تسجيل الدعوى وفق القضاء الذكي يتم بذات إجراءات التقاضي الإلكتروني من حيث الإجراءات المطلوبة من الخصوم في الدعوى والمتعلقة برفع – تحميل – الأوراق والمستندات المطلوبة على الموقع الإلكتروني للمحكمة، أما الإجراءات المطلوب القيام بها من قبل المحكمة فتتم إلكترونياً باستخدام الذكاء الاصطناعي دون تدخل الكوادر البشرية.

ومن ثم تترك مسألة التسجيل لأنظمة الذكاء الاصطناعي خاصة أن نسبة الخطأ الذي قد يقع من هذه الأنظمة – في هذه المرحلة – تكاد تكون صفراً مقارنةً بأخطاء الكوادر البشرية لا سيما السرعة في التسجيل وفحص المستندات إلكترونياً وإشعار المتقاضي بالنواقص المطلوب تقديمها من ضمن مستندات الدعوى ودفع الرسوم وغيرها من الإجراءات الأخرى التي يمكن القيام بها من قبل الخصوم وهم في منازلهم أو في أي مكان على هذا الكوكب دون أن يتكبدوا عناء التنقل من مكان لآخر (حسن، 2023).

الفرع الثاني: دور القضاء الذكي في تحضير الدعوى

تعرّف عملية تحضير الدعوى بأنها: "مجموعة الوسائل التي تُتخذ من تاريخ إيداع عريضة الدعوى في سبيل تهيئتها للفصل فيها، وقد تتعلق هذه الوسائل بزمان التحضير مثل تحديد مواعيده وقفل باب المرافعة، وقد تتعلق بموضوع التحضير كالأمر بوسائل التحقيق اللازمة"(موسى، 1978).

إذا عملية تحضير الدعوى وفق القانون الإماراتي هي تهيئة الدعوى واستيفائها من قبل مكتب إدارة الدعوى باعتباره الجهة المختصة بذلك قانوناً تحت إشراف القاضي المشرف على المكتب، مستعيناً بكافة الوسائل الممنوحة له قانوناً للقيام بذلك. "فيناط بمكتب إدارة الدعوى تحضير الدعوى وإدارتها قبل مرحلة المحاكمة، بما في ذلك قيدها وإعلانها وتبادل المذكرات والمستندات وتقارير الخبرة بين الخصوم"، ومن ثم يختص مكتب إدارة الدعوى في المحاكم الإماراتية بتحضير الدعاوى سواء رفعت بالطريقة التقليدية أم بالطريقة الإلكترونية التي تتطلب هي الأخرى تدخل الموظف المختص للقيام بهذه المهمة.

عملية تحضير الدعوى تستدعي القيام بمجموعة في الإجراءات منها على سبيل المثال، الإعلان وتبادل المذكرات والمستندات وتقارير الخبرة بين الخصوم. ففي التقاضي التقليدي يتولى مكتب إدارة الدعوى في اليوم التالي على الأكثر لقيد صحيفة الدعوى بتسليم صورة منها وما يرافقها من صور وأوراق ومستندات الى الجهة المنوط بها أمر إعلانها، وذلك لإجراء الإعلان على النموذج المعد لهذا الغرض وحفظه.

يقوم مكتب إدارة الدعوى في التقاضي الإلكتروني في اليوم التالي على الأكثر لقيد الصحيفة إلكترونيا بإرسال صورة من الصحيفة إلكترونيا عبر إحدى الوسائط الإلكترونية الى المدعى عليه – وإن تعددوا – إذا كان بريده الإلكتروني مثبت بالصحيفة، أما إذا لم يذكر هذا البيان بها، فتُسلم صورة من الصحيفة إلى القائم بالإعلان، لإعلانها إلكترونيا أو ورقيا وفقا للمدد والإجراءات المنصوص عليها. ثم يرسل المكتب إلى الخصوم ووكلائهم رقم سري مشفر وفقاً لأياً من الوسائل الإلكترونية المتاحة التي تمكنهم من الدخول إلى النظام، والاطلاع على كافة الملفات الإلكترونية المتعلقة بدعواهم في النظام المعلوماتي الإلكتروني مباشرة، كما يتولى إرسال تلك الملفات إلكترونيا أو بإحدى الوسائل التقنية الحديثة عبر الوسائط الإلكترونية. بعدها يتم تكليف المدعى عليه – وإن تعددوا – بأن يودع مذكرة بدفاعه وصورا لمستنداته موقعا عليها منه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه بالصحيفة. ويكون هذا الإيداع إلكترونيا إذا كان بريده الإلكتروني مثبت بصحيفة افتتاح الخصومة، وفي هذه الحالة يوقع المدعى عليه إلكترونيا على المذكرة.

يستدل من ذلك أن لموظفي مكتب إدارة الدعوى دور كبير في إجراءات تحضير الدعوى، وبالتالي في حال استبدال التقاضي الإلكتروني بالتقاضي الذكي والاستفادة من الذكاء الاصطناعي فستتم كل تلك الإجراءات - وغيرها - المتعلقة بتحضير الدعوى من خلال الجهاز أو الألة المعدة لذلك فهي وإن كانت أسرع بكثير في القيام بهذه الإجراءات من الموظفين، إلا أن فحص هذه الأوراق والمستندات على تنوعها واختلافها يحتاج إلى برامج ذات دقه عالية للقيام بهذه المهمة. وقيل إن: "شركة مايكروسوفت قامت بتصميم برنامج إلكتروني متخصص بقراءة المستندات وفحصها بدقة كبيرة مقارنة بالعنصر البشري الأمر

الذي يؤدي إلى توفير الوقت على الدوائر القضائية وتمكينها من السرعة في الفصل في الدعاوى وبجودة أكبر"(إبراهيم، 2008).

من وجهة نظر الباحث وفي سبيل تسهيل الإجراءات وضمان صحتها ودقتها يقترح اعتماد نماذج موحدة لصحف الدعوى والإعلانات، وغيرها من الأوراق - كما هو معمول به في القضاء المحلي لإمارة أبوظبي - تسهيلاً على المتقاضين، وضماناً لاستيفاء هذه المعاملات لمتطلباتها، ولتفادي الأخطاء والنقص الوارد في هذه الأوراق في جميع أنواع التقاضي.

المطلب الثاني: دور القضاء الذكي في نظر الدعوى والفصل فيها

بعد قيد الدعوى وتحضيرها من قبل مكتب إدارة الدعوى تبدأ مرحلة نظر هذه الدعوى من قبل القضاة، ومن ثم الفصل فيها بقرار أو حكم قضائي. ستتم مناقشة دور القضاء الذكي في نظر الدعوى (الفرع الأول). ثم دور القضاء الذكي في الفصل في الدعوى (الفرع الثاني).

الفرع الأول: دور القضاء الذكي في نظر الدعوى

مرحلة نظر الدعوى تتضمن الحضور لجلساتها، وتبادل المستندات، وتقديم الطلبات والدفاع، والإثبات، وتقديم الدفوع، والإدخال والتدخل في الخصومة وغيرها إلى حين صدور قرار أو حكم في الدعوى.

وفي التقاضي التقليدي يكون الحضور أمام مكتب إدارة الدعوى أو المحكمة حسب الأحوال من خلال حضور الخصوم بأنفسهم أو بوكيل عنهم سواء كان محامٍ أو أحد الأقارب أو الأصهار إلى الدرجة الرابعة أو بوكيل من العاملين لديهم في حال كان الخصم شخصاً اعتبارياً خاصاً. فتعتبر الخصومة حضورية في حق المدعى عليه إذا حضر بشخصه أو بوكيل عنه أو قدم عنه وكالة أمام مكتب إدارة الدعوى أو في أية جلسة من جلسات المحاكمة أو أمام الخبير أو الحكمين أو أودع مذكرة بدفاعه، ولو تخلف عن الحضور بعد ذلك. وتستكمل باقي الإجراءات المتعلقة بنظر الدعوى من خلال الحضور الفعلي للخصوم أو وكلائهم.

في حين تكون إجراءات نظر الدعوى في التقاضي الإلكتروني جميعها أو بعضها عن طريق استخدام تقنية الاتصال عن بعد، فيكون حضور الجلسات عن بعد وفق الضوابط المحددة من قبل المشرع، كما يتم تبادل المذكرات والمستندات إلكترونياً أمام المحكمة المختصة، وفق ما هو مقرر أيضاً من قبل المشرع. وكذلك الحال بالنسبة لباقي إجراءات

نظر الدعوى فبدل أن تتم من خلال الحضور الفعلي تتم عن بعد من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية.

وفي الحالتين – التقاضي التقليدي والتقاضي الإلكتروني – تتم كل إجراءات نظر الدعوى بالاستعانة بموظفي مرفق القضاء بما فيهم القضاة، بالحضور الفعلي لهؤلاء الموظفين في التقاضي التقليدي وبإنجاز العمل عن بعد في التقاضي الإلكتروني، وبالأسلوبين معاً في حال كان التقاضي الإلكتروني جزئي

أما في التقاضي الذكي فالأمر يختلف من ناحية الحضور الفعلي للخصوم فيكون الحضور إلكتروني دائما – في حال اعتماد نظام التقاضي الذكي بشكل كامل – أما الاستعانة بموظفي مرفق القضاء فغير مطلوبة، فينعدم بالنسبة لهم الحضور الفعلي والإلكتروني معاً على اعتبار أن جميع أدوارهم سيتولاها الجهاز أو الآلة المعدة لذلك بعد برمجتها وتجهيزها للقيام بهذه المهام.

نشير هنا إلى إحدى مميزات استخدام التقاضي الذكي في هذه المرحلة وهي مسألة عدم صلاحية القضاة وردهم، فإن حالات عدم الصلاحية وحالات الرد المنصوص عليها قانوناً من الوارد أن تتوافر في التقاضي التقليدي والتقاضي الإلكتروني لوجود القاضي الطبيعي فيهما، إلا أنها من المستحيل أن تتوافر في حالة التقاضي الذكي لعدم وجود العنصر البشري الذي من الممكن أن تتوافر فيه إحدى تلك الحالات التي تؤثر على حياد القاضي.

لكن ماذا عن مخاصمة القضاة المترتبة على عمل القاضي فهي واردة في القضاء التقليدي والإلكتروني، وقد وضع المشرع في دولة الإمارات العربية المتحدة قواعد مخاصمة القضاة، فهل من الممكن أن تتوافر في القاضي الذكي، خاصة في حال عمله في الظروف الطارئة التي من الممكن أن تنعدم معها مراقبته والإشراف عليه؟

إن كانت مخاصمة القضاة تعني: "الدعوى التي ترفع من أحد أطراف القضية التي ينظرها القاضي بناء على قانون المرافعات لوقوع خطأ من القاضي، وذلك لوقوعه في ارتكاب حالة من حالات المخاصمة المحددة في قانون المرافعات على سبيل الحصر مسبباً ضرراً بهذا الخصم الذي يطلب فيها القضاء ببطلان العمل الإجرائي الصادر من القاضي علاوة على تعويض الأضرار التي لحقت بالخصم "(محمود، 2006). وإن كانت أسباب دعوى المخاصمة المنصوص عليها قانوناً هي الغش أو التدليس أو الخطأ المهني الجسيم، والأحوال الأخرى التي يقضي فيها القانون بمسؤولية القاضي والحكم عليه بالتعويض. فإنه ومن المؤكد أن تنصرف أحكام المخاصمة للقاضي الذكي في بعض حالاتها، خاصة في حال تم الاعتماد عليه بشكل كبير أو كلي في الظروف الطارئة، أو في حال انعدام مراقبته للتأكد من دقته وصحة ما يقوم به من

الناحية القانونية والواقعية، فإن كان الغش والتدليس مستبعد إلى حد ما من عمل القاضي الذكي، فإن الخطأ المهني الجسيم وارد بناء على ما تم تزويده به وبرمجته عليه من بيانات والمعلومات وتحديثها، وعلى قدرته على فهم ما قدّم في الدعوى. ومن الممكن أن تتوافر المخاصمة أيضاً في الأحوال الأخرى التي يقضي فيها القانون بمسؤولية القاضي والحكم عليه بالتعويض.

لكن هل تتناسب أحكام المخاصمة الوارد في قانون الإجراءات المدنية التي تتم بها مخاصمة القاضي الطبيعي لمخاصمة القاضي الذكي؟

الحقيقة يحتاج المشرع في حال اعتماده على القاضي الذكي أن يخصص له أحكام خاصة به يُحدّد بموجبها حدود صلاحياته، ومسؤوليته بجوانبها المختلفة، ومنها مخاصمته كقاضي؛ إذ لا يمكن أن تسري كافة قواعد المخاصمة الحالية على القاضي الذكي ومنها ضرورة سماع أقواله، وإلزامه بدفع التعويض في حال قضي بصحة المخاصمة.

الفرع الثاني: دور القضاء الذكي في الفصل في الدعوى

عادة ما تنتهي الدعوى أمام القضاء بصدور قرار أو حكم قضائي (الصندل، 2022)، والحكم بمعناه العام هو الوسيلة التي تعبر فيها المحكمة عن موقفها من مسألة تثور أمامها في القضية سواء أكانت هذه المسألة موضوعية تفصل فيها بحكم حاسم للنزاع أم كانت مسألة إجرائية تسير من خلالها القضية كإعلان الاختصاص وتقرير صحة أو عدم صحة الإعلانات (هندي، 2002، عمر،2008، الحديدي،1998) وغيرها من المسائل.

ففي التقاضي تبدأ مرحلة الفصل في الدعوى بقرار أو حكم قضائي بقفل باب المرافعة الذي به يتوقف الخصوم عن أي إضافة أو تغيير في الدعوى فينتهي دورهم عند هذه المرحلة - ما لم تقرر المحكمة إعادة فتح باب المرافعة - لتبدأ مرحلة المداولة

ففي القضاء التقليدي والقضاء الإلكتروني تكون المداولة سرية بين القضاة مجتمعين سواء كان هذا الاجتماع حقيقي أم افتراضي عن طريق أحد البرامج المعتمدة لهذا الشأن، هذا في حال كانت الدائرة مكونة من ثلاثة قضاة أو أكثر كما هو الحال بالنسبة لبعض أنواع الدعاوى في المحكمة الاتحادية العليا، أما في الدوائر المشكلة من قاضي فرد وهو ما اعتمده المشرع مؤخراً في قانون الإجراءات المدنية لكل المحاكم الابتدائية فإن المداولة تقتصر على القاضي نفسه يختلي بنفسه لدراسة وتمحيص الدعوى من كل جوانبها لإصدار قراره أو حكمه فيها.

أما مرحلة المداولة في القضاء الذكي فستختلف عما هو عليه الحال بالنسبة للتقاضي التقليدي والإلكتروني، فالعملية ستتم من خلال بحث الآلة أو الجهاز فيما خُزّنَ فيه من

نصوص قانونية وسوابق قضائية ومبادئ قضائية؛ بهدف الوصول للحكم الواجب إصداره في الدعوى المعروضة عليه. ولكن هل هذا مناسب في كل أنواع الدعاوى وفي جميع مراحل التقاضي، بمعنى هل الحكم الذي سيصدر في دعوى ابتدائية سيصدر بذات سهولة صدور حكم في مرحلة النقض الذي يتطلب اجتماع ثلاثة قضاة كأصل – وخمسة قضاة كاستثناء – على مستوى كبير من الخبرة والمعرفة لمناقشة الدعوى؟

بنظرة عامة لما وصل إليه الذكاء الاصطناعي من قدرات وإمكانيات تفوق تلك التي يقوم بها الإنسان في كثير من المجالات، وبنظرة خاصة على تجارب بعض الدول للقضاء الذكي (حسن، 2023) نجد إن الأمر بذات اليسر في الحالتين، فما سيقوم به القاضي الذكي هو الرجوع لما لديه من معلومات وبيانات تتناسب مع الدعوى المعروضة عليه، خاصة وأن الأصل في محاكم النقض أنها محاكم قانون وليست محاكم موضوع، ومن ثم فمن السهل النظر في مدى صحة الطعن وقبوله من عدمه والفصل فيه وفقاً لأحكام القانون، والسوابق القضائية، والمبادئ القضائية المستقر عليها في ذلك القضاء المُخزّنة سابقاً في الآلة أو الجهاز الذي يقوم بدور القاضي.

ويرى الباحث أنه ليست هناك إشكالية بشأن ما يشترطه المشرع في القرارات والأحكام القضائية ويوجب توافره من ديباجة، وتسبيب، وبيانات ومعلومات متعلقة بالدعوى، وبيانات ومعلومات قانونية فقد يكون القاضي الذكي موفقاً أكثر من القاضي الطبيعي - في التقاضي التقليدي والإلكتروني - في هذا الشأن باعتباره آلة أو جهاز تمت برمجته على هذا الأساس، والنسيان منعدم فيه وأخطائه قليلة، ومن ثم ستقل بشكل كبير الطعون على القرارات والأحكام القضائية لهذه الأسباب.

كما ستستبعد فكرة الإغفال في القرارات والأحكام القضائية، وفكرة الأخطاء المادية، فقُدرة القاضي الذكي على تفادي الإغفال والأخطاء المادية أعلى بكثير جداً عن الإنسان الطبيعي المُعرّض للخطأ والنسيان، بناء على ما تم تزويد القاضي الذكي به من معلومات. أما فكرة تفسير القرار أو الحكم القضائي فهي واردة في جميع أنواع التقاضي التقليدي والإلكتروني، والذكي ما لم يتم تزويده بنماذج قرارات وأحكام قضائية لا تحتاج إلى تفسير فالأمر يعتمد على ما تم تزويد هذا الأخير به

يتساءل الباحث في نهاية البحث عن عرض الصلح على الخصوم في الدعوى الذي أجازه المشرع في دولة الإمارات العربية المتحدة في العديد من مراحل الدعوى فكيف سيتم من خلال القضاء الذكي؟

الحقيقة أن المشرع الإماراتي أجاز الصلح في الدعاوى المدنية المختلفة في مراحل مختلفة من الدعوى حتى في مرحلة التنفيذ في بعض الحالات. والصلح يقوم على فكرة

توفيق الآراء وتقريبها من بعضها البعض وسد الفجوة بينها قدر الإمكان؛ بهدف الوصول إلى حل يرتضيه الأطراف، وبصرف النظر عن المساواة بينهم، فقد لا يكون الحل منصفاً للجميع، ولكن ارتضاه الجميع.

ويرى الباحث أن القاضي الذكي لن يكون بكفاءة القاضي الطبيعي في ممارسة الصلح؛ لأن هذا الأخير يعتمد بشكل كبير على القدرة على الإقناع وتقريب وجهات النظر والتي تتم في كثير من الأحيان بذكر مميزات إنهاء النزاع صلحاً على المستوى الواقعي والقانوني للأطراف - خاصة في مسائل الأحوال الشخصية - والتأثير على عواطف المتقاضين وفكرهم، وذكر مساوئ حل نزاعهم قضاءً عليهم وعلى أسرهم وأعمالهم - حسب الأحوال -؛ لاستمالتهم للصلح. فضلاً عن قدرة المتقاضين على التفاعل مع القاضي الذكي، فهي لن تكون كتفاعلهم مع القاضي الطبيعي. وبالرغم من ذلك نقول إن فكرة القاضي الذكي في مسائل الصلح قد يكون أكثر قبولاً في مسائل الأحوال الشخصية على وجه التحديد؛ لما يتميز به من سرية عالية في التعامل

الخاتمة

ناقش البحث موضوع تطور التشريعات الإجرائية المدنية لمواجهة التغيرات الطارئة من خلال مبحثين، بيَّنَ المبحث الأول مفهوم القضاء الذكي من خلال تعريفة وتمييزه التقاضي الإلكتروني، وتحديد أهميته في الظروف العادية والطارئة، وفي الثاني تم تناول دور القضاء الذكي في إجراءات التقاضي في مرحلتي قيد الدعوى وتحضيرها، ونظر الدعوى والفصل فيها. وتم التوصل في نهاية البحث للنتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

1. استباقية المشرع الإماراتي الإجرائي في تشريع التقاضي عن بعد قبل الحاجة الملحة له، كما حدث في فترة جائحة كورونا.
2. يختلف القضاء الإلكتروني عن القضاء الذكي من عدة أوجه، ويعتبر القضاء الذكي مرحلة لاحقة أكثر تطوراً لمرحلة القضاء الإلكتروني. وللقضاء الذكي أهمية بالغة لمواجهة التغيرات الطارئة بأشكالها المختلفة.
3. عدم كفاية القواعد القانونية الإجرائية الحالية لمنح السند القانوني للتعامل بالقضاء الذكي.

التوصيات:

1. نوصي المشرع الإماراتي بضرورة النص في قانون الإجراءات المدنية بما يفيد إجازة اعتماد القضاء الذكي في محاكم دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وذلك لمواجهة أي طارئ يؤدي لتعطيل العمل التقليدي والإلكتروني الحالي. على أن يتم استخدام هذا النوع من التقاضي بشكل تدريجي للتأكد من فاعليته، مع بقاء الخيارات الأخرى وهي التقاضي التقليدي، والتقاضي الإلكتروني.

2. نوصي المشرع الإماراتي بضرورة النص ضمن القواعد القانونية المتعلقة بالقضاء الذكي ما يفيد مراقبة الآلات والأجهزة المستخدمة من قبل الكادر البشري بشكل مستمر من الناحية التقنية للتأكد من عدم تأثرها بأي أمر يخرجها عن عملها وفق ما هي مبرمجة عليه.

3. نوصي المشرع الإماراتي بضرورة تشكيل لجان قضائية متعددة في المحاكم مشكلة من موظفين مختصين وتحت إشراف قضاة للتأكد من صحة ودقة عمل الآلات والأجهزة المستخدمة في القضاء الذكي من الناحية القانونية، من خلال مراجعة المستندات والأوراق والأحكام، ومنحهم صلاحية التدخل والتغيير والتعديل في حال الحاجة، مع ضرورة تسبيب ذلك التدخل أو التعديل أو التغيير.

4. نوصي المشرع الإماراتي بضرورة النص على ما يؤمن احترام الخصوصية والبيانات الشخصية عند التعامل مع القضاء الذكي واقتصار استخدام تلك المعلومات والبيانات بما يتوافق مع الغرض المشروع الذي تم الإدلاء بها من أجله.

5. نوصي المشرع الإجرائي الإماراتي بتضمين قواعد الإجراءات المدنية في حال اعتماده نظام القضاء الذكي ما يفيد تحديد إجراءات مخاصمة القاضي الذكي.

6. نوصي المشرع الإماراتي بضرورة اعتماد نماذج معينة لعدد من الأوراق والمعاملات منها على سبيل المثال: صحيفة الدعوى، الإعلان القضائي، الأوامر على العرائض وأوامر الأداء، الأمر الذي سيقلل نسبة الأخطاء الواردة في التقاضي بشكل عام والناتجة عن مراجعة ما ورد في هذه الأوراق في المراحل المختلفة لنظر الدعوى.

قائمة المصادر والمراجع:

إبراهيم، خالد ممدوح (2008). الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي.

أغانيم، سعاد (2020). دراسة التجربة المغربية في التقاضي الإلكتروني على ضوء التجارب المقارنة. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، 272 – 287.

بلا، حمادي (2023). متطلبات تفعيل المحكمة الرقمية. مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية. (54)، 461 – 478.

بن حيون، سارة (2020). شلل حركة المحاكم المغربية يقودها إلى إجبارية التقاضي الإلكتروني. مجلة الأبحاث والدراسات القانونية، (7)، 267 – 273.

أبو ترابي، محمود إسماعيل (2015). السحابية في ظل القانون الأردني. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الإنسانية، *17*(1)، 83 – 97.

أبو زيد، أحمد الشوري (2022). الذكاء الاصطناعي وجودة الحكم. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، *23* (4)، 145 –176. http://search.mandumah.com/Record/1329731.

حسن، فاطمة عبدالعزيز (2023). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء – دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر. [رسالة ماجستير، جامعة قطر]. https://qspace.qu.edu.qa/handle/10576/40642

الحديدي، علي (1998). القضاء والتقاضي وفقاً لقانون الإجراءات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة. كلية شرطة دبي.

السرحان، بكر عبدالفتاح (2023). شرح قانون الإجراءات المدنية الإماراتي في ظل المرسوم بقانون اتحادي رقم *42* لسنة *2022*. دار الحافظ.

سردوك، علي (2020). استخدام الروبوتات الذكية في المكتبات الجامعية: التجارب العالمية والواقع الراهن في بلدان المغرب العربي. مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، *3* (2)، 1 – 15. http://search.mandumah.com/Record/1141896.

شحاته، محمد نور (1990). أصول قوانين المرافعات في دولة الإمارات العربية المتحدة. كلية شرطة دبي.

الشرعة، حازم محمد (2010). التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الشريف، أشرف عبدالمحسن (2023). تطبيقات الويب في الأرشيفات الوطنية دراسة تحليلية لأرشيفات الدول الأجنبية والعربية، دار حميثرا للنشر والترجمة والتوزيع. http://search.mandumah.com/Record/892847.

الصندل، مريم أحمد (2022). القرارات القضائية في ضوء المرسوم بقانون اتحادي رقم 15 لسنة 2021. مجلة العلوم القانونية، *37* (1)، 409 – 432.

الصندل، مريم أحمد (2023). شرح قانون الإجراءات المدنية الإماراتي وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم *42* لسنة *2022* بإصدار قانون الإجراءات المدنية. دار النهضة العلمية.

عمر، نبيل إسماعيل (2008). قانون أصول المحاكمات المدنية. منشورات الحلبي الحقوقية.

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (3) لسنة 2020 بشأن دليل استخدامات الذكاء الاصطناعي في الخدمات العدلية

والعمليات القضائية.

القرار الوزاري رقم 260 لسنة 2019 في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية.

قنديل، مصطفى متولي (2010). الوجيز في القضاء والتقاضي وفقاً لقانون الإجراءات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة. الأفاق المشرقة.

الكعبي، هادي حسين عبد علي (2016). مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، *8*، (1)، 278 – 342.

محمود، سيد أحمد (2006). أصول التقاضي وفقاً لقانون المرافعات. دار الكتب القانونية.

المرزوقي، عبد الله محمد علي سلمان (2021). التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي) وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي) دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، *18*(2)، 244 – 273. https://doi.org/10.36394/jls.v18.i2.7.

المرسوم بقانون اتحادي رقم 42 لسنة 2022 بإصدار قانون الإجراءات المدنية.

المرسوم بقانون اتحادي رقم 2 لسنة 2011 في شأن إنشاء الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث وتعديلاته.

موسى، أحمد كمال الدين (1978). الجهة المختصة بتحضير الدعوى الإدارية. مجلة العلوم الإدارية، ، *20*(2)، 97 – 145.

هندي، أحمد (2002). أصول قانون المرافعات المدنية والتجارية. دار الجامعة الجديدة.

هندي، أحمد (2014). التقاضي الإلكتروني. دار الجامعة الجديدة.

والي، فتحي (2001). الوسيط في قانون القضاء المدني. مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

ʾibrāhīmu khālid mamdūḥin (2008). al-daʿwā al-ʾiliktirūniyyatu waʾijrāʾuāthā ʾamāma almaḥākimi dāru alfikri al-jāmiʿiyyi

ʾaghānīm suʿādu (2020). dirāsatu al-tajribati almaghribiyyati fī al-taqāḍī alʾiliktirūniyyi ʿalā ḍawʾi al-tajāribi almuqārinati mijallatu almanārati lil-dirāsāti alquanwinnayi wa-l-ʾidāriyyati 272 – 287.

bilā ḥammādī (2023). mutaṭallabāti tafʿīli almaḥkamati al-raqmiyyati mijallatu albāḥithi lil-dirāsāti alquanwinnayi wa-l-qqiḍāʾiyyati (54).478 – 461 ،

bn ḥayūnin sārata (2020). shalalu ḥarakati almaḥākimi almaghribiyyati yaqūduhā ʾilā ʾijbāriyyati al-taqāḍī alʾiliktirūniyyi mijallatu alʾabḥāthi wa-l-dirāsāti alqānūniyyati (7).273 – 267 ،

ʾabū turābī maḥmūdu ʾismāʿīlu (2015). al-saḥābiyyatu fī ẓilli alqānūni alʾurdunniyyi almajallatu alʾurdunniyyati lil-ʿulūmi altuṭbiyyaqiya silsilatu alʿulūmi alʾinsāniyyati 17(1).97 – 83 ،

ʾabū zyd ʾaḥmd al-shwry (2022). al-dhakāʾu aliāṣṭināʿiyyu wajawdatu alḥukmi mjla kulliyyati aliāqtiṣādi wa-l-ʿulūmi al-sīāsiyyati 23 (4)176– 145 ،. http://search.mandumah.com/Record/1329731.

ḥsn fāṭma ʻbdālʻzyz (2023). dawru al-dhakāʾi al-aṣṭināʻiyyi fī taʻzīzi alʻadālati al-nājizati ʾamāma alqaḍāʾi – dirāsatun muqārinatun maʻa al-naẓāamayni alquānawniyyi wa-l-qḍāʾiyyi fī dwla qaṭar]rsāla mājstyr jāmʻa qṭr https://qspace.qu.edu.qa/handle/10576/40642

alḥadīdiyyu ʻly (1998). alqaḍāʾu wa-l-taqāḍī wafqan liqānūni alʾijrāʾāti almadaniyyati lidawlati alʾimārāti alʻarabiyyati almuttaḥidati kulliyyatu shurṭati dubay

al-sirḥānu bkr ʻubdāliftāḥ (2023). sharḥu qānūni alʾijrāʾāti almadaniyyati al-ʾimāarittī fī ẓilli almarsūmi biqānūnin atḥiāadyi rqmi 42 lsna 2022. dāru alḥāfiẓi

srdwk ʻly (2020). astikhdāmu al-rwbiwatāat al-dhakiyyati fī almaktabāti al-jāmʻya al-tajāribu alʻālamiyyati wa-l-wāqiʻu al-rāhini fī buldāni almaghrib alʻarabiyyi mijallatu dirāsāti almaʻlūmāti wa-l-litkunwulwjayā 3 (2)15 – 1 ،. http://search.mandumah.com/Record/1141896.

shaḥātuhu muḥammadi nūrin (1990). uṣūlu qawānīni almurāfaʻāti fī dawlati alʾimārāti alʻarabiyyati almuttaḥidati kulliyyatu shurṭati dubay

al-shirʻati ḥāzimun muḥammadin (2010). al-taqāḍī alʾiliktirūniyyi wa-l-maḥākima al-ʾiliktirūniyyatu dāru al-thaqāfati lil-nashri wa-l-tawzīʻi

al-sharīfu ʾashrafu ʻabduālmḥsn (2023). taṭbīqātu alwaybi fī alʾirshayfiāti alwaṭaniyyati dirāsatun taḥlīliyyatun liʾarshayfāti al-dūʾali alʾajnabiyyati wa-l-ʻarabiyyati dāru ḥumaytharā lil-nashri wa-l-tarjamatu wa-l-tawzīʻi http://search.mandumah.com/Record/892847.

al-ṣandalu maryamu ʾaḥmada (2022). alqarārātu al-qaḍāʾiyyatu fī ḍawʾi almarsūmi biqānūnin atḥiāadyi raqmi 15 lisanati 2021. mijallatu alʻulūmi alquanwinnayi 37 (1).432 – 409 ،

al-ṣandalu maryamu ʾaḥmada (2023). sharḥu qānūni alʾijrāʾāti almadaniyyati alʾimāriātiyyi wafqan lil-marsūmi biqānūnin atḥiāadyi rqmi 42 lsna 2022 biʾiṣdāri qānūni alʾijrāʾāti almadaniyyati dāru al-nahḍati alʻilmiyyati

ʻumara nabīli ʾismāʻīl (2008). qānūni uṣūli almuḥākamāti almadaniyyati manshūrāti alḥalabiyyi alḥuqūqiyyati

qarāru raʾīsi dāʾirati al-qaḍāʾi raqmu (3) lisanati 2020 bishaʾani dalīli astikhdāmāti al-dhakāʾi aliāṣṭināʻiyyi fī al-khadamit alʻadliyyati wa-l-ʻumallayāti al-qaḍāʾiyyati

alqarāru alwizāriyyu rqmu 260 lisanati 2019 fī shaʾani al-dalīli alʾijrāʾiyyi litanẓīmi al-taqāḍī biāstikhdāmi alwasāʾili alʾilikitrūniyyati wa-l-iāttiṣāli ʻan buʻdin fī alʾijrāʾāti almadaniyyati

qindīlun muṣṭafā mutawallī (2010). alwajīzu fī alqaḍāʾi wa-l-taqāḍī wafqan liqānūni al-ʾijrāʾāti almadaniyyati lidawlati alʾimārāti alʻarabiyyati almuttaḥidati al-ʾāfāqu almushriqati

alkaʻbiyyu hādī ḥusayn ʻabdi ʻaliyyin (2016). mafhūmu al-taqāḍīʻan buʻdin wamustalzamātihi mijallatu almuḥaqqiqi alḥuliyyi lil-ʻulūmi alqānūniyyati wa-l-sīāsiyyati 8.342 – 278 ،(1) ،

maḥmūdun sayyidu ʾaḥmadu (2006). uṣūlu al-taqāḍī wafqā liqānūni almurāfaʻāti dāru alkutubi al-qānūniyyati

almarziwiqquy ‘abd Allāh muḥammad ‘ly salmāna (2021). al-taqāḍī al’iliktirūniyyi) al-taqāḍī al-dhakiyyu wa’ilktirrawunya al-taqāḍī) alqaḍā’i al-dhakiyyi dirāsatun muqārinatun litashrī’i dawlati al’imārāti al‘arabiyyati almuttaḥidati ma‘a ba‘ḍi al’anẓimati al‘arabiyyati wa-l-’ājnabiyyati mijallatu jāmi‘ati al-shāriqati lil-‘ulūmi alquanwinnayi 18(2)273 – 244 ،. https://doi.org/10.36394/jls.v18.i2.7.

al-marsūmu biqānūnin atḥiāadyi rqmi 42 lasani 2022 bi’iṣdāri qānūni al-’ijrā’āti al-madaniyyati

almarsūmu biqānūnin atḥiāadyi raqmu 2 lasinti 2011 fī sha’ani ’inshā’i alhay’iati alwaṭaniyyati li’idārati al-ṭawāri’i wa-l-’āzamit wa-l-kawārithi wata‘dīlith

mūsā ’aḥmadu kamāli al-dīni (1978). aljihatu almukhtaṣṣatu bitaḥḍīri al-da‘wā al’idāriyyati mijallatu al‘ulūmi al’idāriyyati .145 – 97 ،(2)20 ،

hindiyyun ’aḥmadu (2002). uṣūlu qānūni almurāfa‘āti almadaniyyati wa-l-tijāriyyati dāru aljāmi‘ati aljadīdati

hindiyyun ’aḥmadu (2014). al-taqāḍī al’iliktirūniyyi dāru aljāmi‘ati aljadīdati

wa-l-ī futḥī (2001). alwasīṭu fī qānūni al-qaḍā’i al-madaniyyi maṭba‘atu jāmi‘ati alqāhirati wa-l-kitābu al-jāmi‘iyyi

The Development of Civil Procedural Legislation to Address Emerging Changes

Mariam Ahmed Al-Sandal[1]

Abstract

The study dealt with the topic of the development of civil procedural legislation to address emerging changes, with its main issue revolving around the confusion between the concepts of smart and electronic judiciary. Although the introduction of artificial intelligence has great benefits for the judiciary, this does not mean a hasty and full reliance on it, especially since it depends on machines or devices. The issue is further complicated if there is no legal basis for its implementation. The study is divided into two sections: the first explores the nature of the smart judiciary, and the second discusses its role in litigation procedures. Due to the nature of the topic, the study used the descriptive and analytical approach to understand the concept of smart judiciary and its role in addressing emergency circumstances. It also explored the areas where smart judiciary is applied from a procedural standpoint, in addition to examining and analyzing the current legal texts to assess their adequacy and the possibility of applying them to the smart judiciary. In conclusion, the study reached several findings, including: the proactive approach of the UAE legislator in legislating remote litigation before it became necessary, as was the case during the COVID-19 pandemic. The most important recommendation is that the UAE legislator should include provisions in the Civil Procedure Law that authorize the adoption of smart judiciary in the country's courts, to be used gradually while maintaining the current litigation options.

Keyword: Smart judiciary, Electronic litigation, Emergency changes, Artificial intelligence, Litigation proceedings.

(1) College of Law - University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)
mariam.alsandal@outlook.com